OPEN ACCESS
Received: 11/09/2025
Accepted: 25/12/2025

مجلة الآداب

Food Delivery Apps' Obligations towards Their Customers: An Analytical Study

Dr. Ahmed Abdullah Sufran *
a.sufran@kku.edu.sa

Abstract:

This research investigates the contractual relationships created by food delivery applications and clarifies their obligations and responsibilities toward users. Acting as intermediaries between restaurants, consumers, and drivers, these applications operate through complex electronic systems and are subject to diverse regulations, making their legal duties difficult to define. Using a descriptive-analytical method, the study is structured into an introduction, a preface, and three sections: the preface outlines the nature and mechanisms of food delivery apps; the first section examines the legal framework and contracts they establish; the second analyzes their obligations toward all parties; and the third addresses liability for breaches. The findings reveal that these relationships constitute multifaceted contracts combining elements of brokerage, agency, transportation, electronic services, and employment. Consequently, food delivery applications are bound by contractual and regulatory obligations, with responsibilities extending across contractual, tortious, and administrative liability.

Keywords: Delivery Applications, Saudi System, Legal Adaptation, Legal Obligations, Administrative Responsibility.

* Associate Professor of Systems "Commercial System", Department of Fiqh and its Principles, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Sufran, A. A. (2026). Food Delivery Apps' Obligations towards Their Customers: An Analytical Study, *Journal of Arts, 14*(1), 546 -564. https://doi.org/10.35696/kx1jh919

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 11/ 09/ 2025
تاريخ القبول:25/ 12/ 2025

مجلة الآداب

التزامات تطبيقات توصيل الأطعمة تجاه المتعاملين معها: دراسة تحليلية

د. أحمد عبدالله سفران*
a.sufran@kku.edu.sa

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تكييف العلاقات التعاقدية الناشئة عن نشاط التطبيقات، واستخلاص التزاماتها ومسؤولياتها تجاه المتعاملين معها. إذ تعمل تطبيقات توصيل الأطعمة كحلقة وصل بين المطاعم والمستهلكين والسائقين، وتدار من خلال منظومة إلكترونية معقدة. وتخضع هذه التطبيقات لعدد كبير من الأنظمة واللوائح والقرارات، مما يشكل صعوبة في تحديد الالتزامات القانونية لهذه التطبيقات. وقد اتّبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لنصوص الأنظمة واللوائح والقرارات. وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، جاء التمهيد في التعريف بتطبيقات توصيل الأطعمة وآلية عملها. وتطرق المبحث الأول إلى التكييف النظامي لنشاط تطبيقات التوصيل والعقود التي تنشئها، وتناول المبحث الثاني: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه أطراف العلاقة، أما المبحث الثالث فتناول المسؤولية النظامية المترتبة على الإخلال بأي من هذه الالتزامات، وتوصل إلى أن العلاقات التي تنشأ بين التطبيقات والمتعاملين معها تكيّف بأنها عقود مركّبة تجمع بين الوساطة والوكالة والنقل والخدمات الإلكترونية، إضافة إلى عقد العمل. وأن تطبيقات توصيل الأطعمة تلتزم بالالتزامات التي تملها هذه العقود، إضافة إلى الالتزامات التي نصت عليها الأنظمة. وأن مسؤوليات تطبيقات توصيل الأطعمة تجاه المتعاملين معها تتنوع بين المسؤولية العقدية والتقصيرية إضافة إلى المسؤولية الإدارية.

الكلمات المفتاحية: تطبيقات التوصيل، النظام السعودي، التكييف القانوني، الالتزامات القانونية، المسؤولية الإدارية.

* أستاذ الأنظمة المشارك "النظام التجاري"، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية..

للاقتباس: سفران، أ. ع. (2026). التزامات تطبيقات توصيل الأطعمة تجاه المتعاملين معها: دراسة تحليلية، *مجلة الآداب*، *14* (1)، 546 -564 https://doi.org/10.35696/kx1jh919

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مقدمة

يشهد العالم توسعًا متسارعًا في اقتصاد المنصّات الرقمية، حيث تجاوز عدد الطلبات أكثر من 101 مليون عملية خلال الربع الثاني فقط من عام 2025م في المملكة العربية السعودية فقط (*تقرير الهيئة العامة للنقل، 2025م*)، ومن أبرز هذه المنصّات؛ تطبيقات توصيل الأطعمة التي تدخل كجزء من سلسلة الإمداد الغذائي بين المطاعم والمستهلكين عبر منظومة تقنية معقدة.

ورغم ما تُحقّقه هذه التطبيقات من خدمات وتسهيلات، فإنها تثير أسئلة قانونية معقدة حول طبيعة المسؤولية المترتبة عليها تجاه المتعاملين معها. حيث تخضع هذه التطبيقات لأنظمة متعدّدة؛ كنظام التجارة الإلكترونية، ونظام النقل البري على الطرق، والاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل، ونظام الغذاء، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المنافسة، وقرارات تنظيم نشاط «توصيل الطلبات» وسائقيه، وغيرها من اللوائح والقرارات.

وتتمثل مشكلة البحث في تشتت الالتزامات والمسؤوليات المناطة بهذه التطبيقات تجاه أطراف العلاقة التي تديرها (المستهلك، والسائق، المطعم) بين الأنظمة واللوائح المتعددة.

ويهدف البحث إلى استخلاص هذه الالتزامات؛ ومن ثم بيان المسؤوليّات المترتبة على الإخلال بهذه الالتزامات، وهذا يتطلب تكييف العلاقات التي تنشأ عن ممارسة هذا النشاط.

ويقتصر البحث على تطبيقات توصيل الأطعمة؛ فلا يتناول توصيل الأشخاص ولا البضائع الأخرى، كما يقتصر على أنظمة المملكة العربية السعودية وقرارات جهاتها الحكومية الصادرة حتى وقت إعداد هذا البحث.

ويتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل نصوص الأنظمة واللوائح والقرارات والتعاميم، ووصف وتحليل طبيعة النشاط ذات والعلاقات التي يديرها والعقود التي ينشئها في ضوء القواعد القانونية العامة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بعنوان: (التزامات موفّر الخدمة في نظام التجارة الإلكترونية السعودي)، للباحث: وحي فاروق لقمان، بحث محكم منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة: 8، العدد: 3، السنة: 1442هـ

تناولت هذه الدراسة الإطار النظامي لبعض التزامات موفّر الخدمة في بيئة التجارة الإلكترونية بشكل عام، دون التطرّق لخصوصيات منصّات توصيل الأطعمة.

2- دراسة بعنوان: (العمل عبر المنصات الرقمية: الإطار القانوني وأفق التنظيم)، للباحثين: الدكتور محمد منعزل ونجيب الصالحي، بحث منشور في مجلة القانون والأعمال، العدد 100، يناير 2024م.

تناولت الدراسة الإطار القانوني للعمل عبر المنصات الرقمية مركّزةً على غياب الإطار القانوني وغموض العلاقة بين المنصة الرقمية والعامل، وتوصلت إلى ضرورة تحديث القانون المغربي لاستيعاب هذا النمط من عقود العمل.

3- دراسة بعنوان: (المسؤولية الجنائية لموّفر الخدمة في التجارة الإلكترونية في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانون القطري)، للباحث : وليد يحيى الصالحي، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية – كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد: 38، الجزء: 1، التاريخ :سبتمبر 2022م

تضمنت هذه الدراسة تحليل مقارن للمسؤولية الجنائية لموفّر الخدمة الإلكتروني دون تخصيص قطاع توصيل الأطعمة.

4- دراسة بعنوان: (الحماية القانونية لعمال المنصّات الرقمية)، للباحثة: سماح عبدالفتّاح عفيفي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد: 37، الجزء: 2، السنة: 2022م

تتناول هذه الدراسة الإطار القانوني للعمل عبر المنصّات الرقمية وتركيزها منصبّ على علاقة العمل وحقوق العمال دون التطرّق لمسؤولية المنصّة تجاه المستهلك أو المطاعم.

5- دراسة بعنوان: (المتجر الإلكتروني ومقتضيات حماية المستهلك في النظام السعودي)، للباحث :محمد الأحمد الشمبلي، بحث منشور بمجلة :قضاء، العدد: 30، السنة: 2023م.

تقدّم هذه الدراسة إطارًا لحقوق المستهلك في المتجر الإلكتروني وواجبات المورّد فقط.

الإضافة العلمية التي يقدمها هذا البحث:

يتضح من استعراض هذه الدراسات أنها لم تتناول نشاط تطبيقات توصيل الأطعمة بوصفه نشاطًا مستقلاً له طبيعته ومسؤولياته الخاصة، وإنما تناولته ضمن إطار التجارة الإلكترونية أو العمل عبر المنصات الرقمية. وعليه، لا يدّعي هذا البحث أنه الدراسة الوحيدة في موضوع توصيل الأطعمة، وإنما يتميّز بتركيزه على هذا القطاع في المملكة العربية السعودية، وسعيه إلى تحليل علاقاته والتزاماته في ضوء القواعد القانونية العامة والأنظمة السعودية ذات الصلة.

خطة البحث

تمهيد: يتناول التعريف بتطبيقات توصيل الأطعمة وآلية عملها.

المبحث الأول: التكييف النظامي لنشاط تطبيقات التوصيل والعقود التي تنشئها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تكييف العقد بين المستهلك والتطبيق

المطلب الثاني: تكييف العقد بين المطعم والتطبيق

المطلب الثالث: تكييف العقد بين السائق والتطبيق

المبحث الثاني: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه أطراف العلاقة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه المستهلك

المطلب الثاني: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه المطعم

المطلب الثالث: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه السائق

المبحث الثالث: المسؤولية النظامية المترتبة على الإخلال بأي من هذه الالتزامات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسؤولية المدنية

المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية

الخاتمة

المصادر والمراجع.

تمهيد:

التعريف بتطبيقات التوصيل وآلية عملها

تطبيقات توصيل الأطعمة هي منصّات رقمية تعمل كوسيط تقني (بورغداد، 2025، ص 156)، بين المستهلكين والمطاعم، مع توفير شبكة من سائقي التوصيل لإتمام الحلقة اللوجستيّة بين طرفي المعاملة (عفيفي، 2022، ص 927)، وتقوم هذه التطبيقات على منظومة تقنية متكاملة تعمل عبر الهواتف الذكية أو الإنترنت، وتضم واجهة لاستخدام المستهلك (تنظيمات تقديم خدمة التوصيل عبر المنصات الإلكترونية، 1440، المادة: 1)، وواجهة مخصّصة للمطاعم لإدارة قوائم

الطعام والأسعار والعروض، وواجهة ثالثة للسائقين، وتشتمل على نظام للمعلومات والطلبات والمدفوعات وخرائط التتبّع (بوعتلي وسامي، 2022، ص 14).

يقوم المستهلك بالتسجيل في التطبيق وإدخال بياناته الشخصية وموقعه الجغرافي، وكذلك المطعم يقوم بالتسجيل في التطبيق بإدخال بياناته، وموقعه، ورخص التشغيل وقوائم الطعام، وبيانات الحساب البنكي وغيرها، وكذلك السائق يقوم بإدخال بياناته الشخصية، ومدينته ومركبته ويرفق الوثائق المطلوبة وبيانات الحساب البنكي وغيرها (هانغر ستيشن، 2025م).

يبدأ المستهلك بفتح التطبيق فتظهر أمامه أصناف الأطعمة وبياناتها وأسعارها وزمن التسليم، فيختار ما يريد، ويظهر له السعر الإجمالي شاملًا الضرائب، ورسوم التوصيل، ثم يختار وسيلة الدفع، ويقوم بإتمام الطلب (لقمان، 2020، ص 364).فيقوم التطبيق بإرسال إشعار إلى المطعم الذي يقدم الطعام المختار، وإرسال إشعار آخر إلى أقرب سائق موجود في محيط المطعم (منعزل، 2024، ص 224).

ينطلق السائق إلى المطعم، الذي يقوم بتسليم الطعام في أوعية مخصصة مغلقة بإحكام منعاً للعبث، يستلمها السائق ويضعها في صندوق مصمّم خصيصاً للتوصيل (الاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل، 1446، البند: 3.1)، ينطلق السائق على المسار الذي يحدده التطبيق، ويزود المستهلك به ليتمكن من تتبع الطلب والتواصل مع السائق، حتى يصل السائق ويسلم الطلب، ويتم التسليم ويغلق الطلب، ويتلقى المستهلك فاتورة تفصيلية، ويمكنه تقييم التجربة عبر التطبيق، بينما تنتقل المعاملة ماليًا إلى تسوية لاحقة بين التطبيق والمطعم.

تعمل خوارزميات التطبيق على تنسيق العروض، والخدمات، والتسعير، وضبط المعاملات المالية، والمدفوعات مع البنوك وفق معايير الأمان، وتراقب أنظمة الأمن السيبراني محاولات الاحتيال وتحمي الشبكة، بينما يعالج الدعم الفني الأعطال، ويتولى مركز البلاغات استقبال الشكاوى وحل المشكلات، وتطبيق سياسات التعويض عند حدوث خلل أو تأخير. ("تطبيقات توصيل الطعام في السعودية"، 2024م).

وبهذا يتضح أنّ تطبيقات توصيل الطعام ليست مجرّد واجهة طلبات بسيطة، وإنما هي منظومة تشغيلية تقنية معقّدة تجمع بين التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية الذكية وحماية المستهلك وتحقيق متطلبات السلامة، تُقدَّم للمستهلك تجربة سلسة، رغم كثافة القرارات الآلية والعمليات التقنية المتداخلة التي تدور خلف الكواليس لضمان وصول الطلب في الوقت المناسب سليمًا وبجودة عالية (منعزل، 2024، ص 225).

المبحث الأول: التكييف النظامي لنشاط تطبيقات توصيل الأطعمة

لا يمكننا بيان الالتزامات التي يتحملها التطبيق تجاه المتعاملين معه نتيجة للعقود المترتبة على العملية إلا بعد تكييف هذه العقود على أسس متينة (منعزل، 2024، ص 228)، ولذا لا بد من تكييف العقد بين المستهلك والتطبيق، والعقد بين المطعم والتطبيق، والعقد بين التطبيق والسائق، وسنتناول كلاً منها في مطلب مستقل على النحو التالي:

المطلب الأول : تكييف العقد بين المستهلك والتطبيق

التطبيق وسيط تقني يمكِّن المستهلك من التعاقد مع المطعم (حزام، 2020، ص 99)، وينظم عملية التوصيل، حيث يعرض للمستهلك طعام المطعم، فإذا قبل المستهلك العرض واشترى الطعام انتهى دور الوساطة وجاء دور التوصيل، فالعقد بين المستهلك وبين التطبيق عقد مركب يجمع بين الوساطة والتوصيل، والتوصيل بطبيعة الحال نقل؛ فالتطبيق يُعدّ ناقلاً بالمعنى القانوني، حيث إن التطبيق يتولى اختيار السائق، ويحدد رسوم التوصيل، ويعين المسار للسائق، ويفرض على السائق الالتزام بمعايير خاصة بالعمل، وخصائص محددة للمركبة، وطريقة النقل، ويتخذ التدابير التأديبية تجاه السائق الذي

يسيء التصرف، فالسائق تابع للتطبيق يعمل باسم التطبيق ولحساب التطبيق، وبالتالي فالناقل الحقيقي هو التطبيق وليس السائق (النعماني ومهاوش، 2023، ص 334)، وبما أن التطبيق يقدم هذه الخدمات عن طريق التقنية فإن العقد كذلك يتسم بأنه عقد خدمات إلكترونية (النعماني ومهاوش، 2023، ص 338).

المطلب الثاني: تكييف العقد بين المطعم والتطبيق

تتكون العلاقة بين التطبيق والمطعم من عدة عقود متتابعة تُكوّن بمجموعها مجمل العقد، ولا يمكن فصلها عن بعضها، حيث إنها تقع على محل واحد، وتنعقد بإرادة واحدة، ولا تتم العملية إلا بحصولها جميعاً؛ فهو عقد مركب من عدة عقود (عباس، 2020، ص 219)، وتتمثل في الوساطة والوكالة والنقل، وكلها تقدم عن طريق التطبيق الإلكتروني.

فأما الوساطة فإن التطبيق يقوم بالتوفيق بين المستهلك والمطعم، ويعمل على تسهيل التعاقد بينهما، وهذا يحقق معنى الوساطة التجارية فهي عمل تجاري يقوم على تقريب وجهات النظر بين البائع والمشتري لإتمام الصفقة مقابل أجر أو نسبة معينة (عبدالله، 2024، ص 255).

وأما الوكالة فإن التطبيق يقوم بعد ذلك بالتعاقد مع المستهلك وكالةً عن المطعم، ويحصّل الثمن لصالح المطعم، حيث يُقِيم المطعمُ التطبيقَ مقام نفسه في تصرُّفٍ نظاميّ يتمثل في عقد البيع (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 480) وهذا مفهوم الوكالة بالضبط.

أما النقل فإن التطبيق بعد إتمام صفقة بيع الطعام يقوم بنقل الطعام من المطعم إلى المستهلك، باستخدام مركبة برية (سيارة أو دراجة) حيث تدخل الوساطة في نقل البضائع برا على الطرق في مصطلح النقل البري بنص النظام (انظر: نظام النقل البري على الطرق، 1446، المادة: 1 البند 7).

وعليه فإن العقد بين التطبيق والمطعم يعتبر عقدًا مركبًا يجمع بين الوساطة والوكالة والنقل، وتقدم جميعها بطريقة إلكترونية، فهو عقد خدمات الإلكترونية مركب يخضع لأحكام العقود التجارية ونظام التجارة الإلكترونية.

المطلب الثالث: تكييف العقد بين السائق والتطبيق

السائق إما أن يكون موظفًا لدى التطبيق، ويستخدم المركبة التي يسلمه إياها التطبيق فحينئذ يكون العقد عقد عمل لا خلاف فيه لوجود التبعية والإشراف المباشر، أو أنه يعمل على مركبته الخاصة؛ وهنا يرى بعض الباحثين أنه من الخطأ التسليم بطبيعة موحدة في العلاقة بين التطبيق والسائق في هذه الحالة، وأن ذلك يتوقف على ما إذا كان هناك تبعية بين السائق والتطبيق؛ ففي هذه الحالة تكون العلاقة علاقة عمل؛ أما إذا كان السائق مستقلاً ولا يتبع التطبيق فيكون العقد عقد نقل (ابراهيم، 2025، ص 186).

وتسعى تطبيقات التوصيل إلى اعتبار السائقين ناقلين مستقلين باعتبار أنهم يعملون على سياراتهم الخاصة، ويختارون الوقت الذي يناسبهم للعمل، وتؤكد التطبيقات ذلك بالنص عليه في شروط الانضمام للتطبيق، لأن هذا يعفيهم من مسؤولية أي خطأ أو مخالفة يرتكبها السائق ويجعل المسؤولية كاملة على عاتق السائق (النعماني ومهاوش، 2023، ص 338).

ولكن بالنظر إلى الواقع العملي يتبيّن أن السائق يعمل باسم التطبيق ولحسابه وتحت إدارته وإشرافه، ويلبس الزي الذي يحمل اسم التطبيق (قرار الهيئة العامة للنقل لتنظيم قطاع توصيل الطلبات، 1445)، مما يؤكد تبعية السائق للتطبيق وخضوعه لإدارته وإشرافه (عزام، 2022، ص 120). كما أن السائق يشارك في خدمة نقل منظمة دون أن تكون له حرية اختيار الطريق حيث إن التطبيق وحده هو الذي يفرض شروطها وأحكامها ويحدد أجرة السائق وخط سير الرحلة، وهو ما يُنشئ علاقة تبعية تبدأ منذ اتصال السائق بالمنصة الرقمية، ويجعل وصفه كموظف حر وصفًا غير حقيقي (حكم الدائرة

العمالية بمحكمة النقض الفرنسية رقم 1FP-P+R+ 374 بتاريخ 04 مارس 2020م المتعلق بدعوى بين شركة أوبر وسائقيها منشور في مجلة معهد دبي القضائي مجلد (8) عدد (12) سنة 2020م 105-118).

وبما أن معيار التبعية هو الأساس في تكييف عقد العمل وتميزه عن غيره من العقود، ويتمثل في خضوع العامل لصاحب العمل (عزام، 2022، ص 120)، ولو كان بعيدًا عن رقابته المباشرة (نظام العمل، 1426، المادة: 1)، وبما أن علاقة العمل تقوم على سلطة صاحب العمل في إصدار التعليمات والإشراف على التنفيذ ومساءلة العامل عند عدم الامتثال (المساعيد، 2022، ص 248)، فإن علاقة السائق بالتطبيق هي علاقة عمل.

ولا يغيّر من وصف العلاقة كعلاقة عمل كونها مؤقتة أو لبعض الوقت، إذ أخضع المنظّم هذين النمطين لأحكام نظام العمل (انظر: نظام العمل، 1426، المادة: 1). كما لا يؤثر غياب الأجر أو الساعات الثابتة، لأن ترك المنصات الإلكترونية حرية تحديد وقت العمل لا ينفي قيام التبعية القانونية متى احتفظت بسلطة الرقابة والتوجيه والإشراف (بنحساين، 2024، ص 246)، وهو ما يشبه نظام الأجر بالقطعة أو العمل المتقطع (نظام العمل، 1426، المادة: 90 والمادة: 108)، وبناءً عليه يمكن القول إن علاقة السائق بالتطبيق تُعد علاقة عمل في جميع صورها.

المبحث الثاني: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه أطراف العلاقة

تنبني الالتزامات على نوع العقد فكل عقد له التزاماته المحددة، فإذا كان العقد عقد وساطة فيلتزم التطبيق بالتزامات الوسيط التجاري، وإذا كان عقد وكالة فيلتزم بالتزامات الوكيل وهكذا.

وسنتناول فيما يلي تفاصيل هذه الالتزامات تجاه الأطراف الثلاثة المتعاملة مع التطبيق (المستهلك والمطعم والسائق) وجميع هذه الأطراف الثلاثة تعد في موقف الطرف الأضعف أمام التطبيق (لقمان، 2020، ص 349)، حيث إن التطبيقات تفرض شروطها وأحكامها على الجميع (حسان، 2024، ص 754)، ولذا فمن المهم بحث وبيان التزامات هذه التطبيقات تجاه هذه الأطراف الثلاثة، وهذه ما سنتناوله في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه المستهلك

المستهلك هو الشخص الذي يستخدم التطبيق الإلكتروني للحصول على المنتجات أو الخدمات التي يوفرها هذا التطبيق (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 1)، وبما أن العقد بين المستهلك وبين التطبيق يجمع بين الوساطة والنقل فإن التطبيق يلتزم تجاه المستهلك بالتزامات الوسيط التجاري، والتزامات الناقل، إضافة إلى التزامات مقدم الخدمة الإلكترونية، وسنتناول هذه الالتزامات تباعاً فيما يلي:

أولاً: التزامات التطبيق باعتباره وسيطاً:

تعد ممارسة الوساطة على سبيل الاحتراف عملاً تجارياً بالنسبة للأفراد فضلاً عن التطبيقات (ذهني بك، 1924، ص 78)، ولذا يلزم التطبيق بالقيد في السجل التجاري (السيد وصانوري، 2022، ص 12)، والحصول على رخصة لمزاولة النشاط (يوسف، 2008، ص 53)، وهذا بلا شك يضمن ممارسة النشاط في إطار قانوني يحقق حماية المستهلك، كما إن الصفة التجارية للتطبيق تمكن المستهلك من محاكمة التطبيق إذا لزم الأمر وفق قواعد وإجراءات النظام التجاري التي تضمن للمستهلك سهولة الإثبات وسرعة الإجراءات.

كما يلتزم التطبيق بأن تكون جميع تعاملاته والممارسات التي يديرها موافقة لتعاليم الدين والشرف، منضبطة بضوابط أخلاق المهنة وأدبياتها (نظام المحكمة التجارية، ١٣٥٠هـ، المادة: 5)، بعيدة عن الغش والخداع وإلحاق الضرر بالمستهلكين (عبدالله، 2024، ص 259)، فيلتزم بعرض معلومات المطاعم والمنتجات والعروض بنزاهة وشفافية ومصداقية

تمكن المستهلك من اختيار ما يناسبه دون تضليل (فيغو، 2016، ص 166). كما يجب عليه الإفصاح عن أي عمولات أو مزايا يتلقاها من أي طرف، وأن يلتزم بحسن النية في التفاوض وفي التعاقد (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 95).

كما يلتزم بمسك الدفاتر التجارية (السيد وصانوري، 2022، ص 19)، وخاصة دفتر اليومية الذي يُدوَّن فيه العمليات التي يجريها كل يوم (نظام المحكمة التجارية، ١٣٥٠هـ، المادة: 32)، ويلحق به حفظ الوثائق والمستندات المتعلقة بالصفقات التي يتوسط فيها (الرحيلي، 2024، ص 226)، مثل نسخ العقود والعينات، وذلك لضمان حقوق المستهلك والرجوع إليها عند الحاجة، كما يلتزم في هذا السياق بإبرازها وشرح محتوياتها إذا طلبت المحكمة التجارية ذلك حيث تلعب دوراً مهماً في الإثبات (ع. م. الغامدي، 1438، ص 114).

ثانياً: التزامات التطبيق باعتباره ناقلاً:

يلتزم التطبيق باعتباره ناقلاً تجاه المستهلك بالتزامات الناقل تجاه المستلم، وأبرز هذه الالتزامات تسليم الطعام كاملاً سليماً خلال المدة الزمنية المحددة (اللائحة المنظمة لنشاط نقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية لعام 1441هـ، 1441، المادة: 66)، وفي الموقع الصحيح المحدد عند الطلب، وهذا الالتزام له أهمية كبرى لا تنتهي التزامات التطبيق إلا بتحققه كاملاً (العصيمي، 2024، ص 3467)، كما يلتزم التطبيق بتمكين المستهلك من فحص الطعام عند الاستلام للتأكد من مطابقته للطلب (اللائحة المنظمة لنشاط نقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية لعام 1441هـ، 1441، المادة: 68، البند:2)، ويلتزم التطبيق أيضاً بتعويض المستهلك عند التأخر أو التلف أثناء التوصيل (اللائحة المنظمة لنشاط نقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية لعام 1441هـ، 1441، المادة: 66 البند:7).

ثانياً: التزامات التطبيق باعتباره مقدم خدمات إلكترونية:

يلتزم التطبيق تجاه المستهلك بالأخذ بمعايير العدالة في التعاقد وعدم فرض شروط تعسفية والوضوح التام في الشروط والالتزامات بما يضمن للمتعاقد حرية رد العقد أو قبوله عن قناعة تامة (منعزل، 2024، ص 229)، ويلتزم التطبيق بأن يبين للمستهلك جميع البيانات التي يحتاجها عنه كاسمه وصفته وعنوانه ووسائل الاتصال به وغيرها (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 6)، ضمانًا لشفافية العلاقة التعاقدية وحماية للمستهلك (لقمان، 2020، ص 362)، كما يلتزم التطبيق ببيان وصف الخدمة، والسعر الإجمالي شاملاً الضرائب والرسوم وتكلفة التوصيل، وطريقة الدفع، وآلية التسليم (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 7)، كما يلتزم التطبيق بأن تكون إعلاناته صادقة وواضحة، حيث يعتبر الإعلان الإلكتروني جزءاً من وثائق التعاقد (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 10). ويلتزم بضمان حق المستهلك في العدول عن العقد خلال مدة معينة دون مقابل، ورد المبالغ المدفوعة (الحياري، 2009، ص 123). ويلتزم بالإشارة إلى حق المستهلك في فسخ العقد متى كان الفسخ ممكناً، وما يترتب عليه، أو الإشارة إلى أنه لا يحق للمستهلك فسخ العقد (اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكترونية، 1441، المادة: 7).

كما يلتزم التطبيق بالاحتفاظ بسجل إلكتروني للمعاملات، لتوثيق العمليات وضمان إثباتها عند النزاع، حيث إن العقد بين التطبيق الإلكتروني وبين المستهلك عقد تجاري (إبراهيم، 2011، ص 21)، فيلزم التطبيق بصفته تاجراً بتوثيق معاملاته التجارية وحفظها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات (اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكترونية، 1441، المادة: 18).

يلتزم موفّر الخدمة بالمحافظة على سرية بيانات المستهلكين وعدم الإفصاح عنها أو استغلالها (نظام حماية البيانات الشخصية، 1443، المادة: 15)، أو كشفها لطرف ثالث إلا بموافقة المستهلك أو نص النظام (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 5)،كما يلتزم بتوفير وسائل دفع إلكترونية آمنة، واحترام القوانين المتعلقة بالبيانات والسلامة الرقمية، ومنع

الغش والخداع في المعاملات الإلكترونية (محمود، 2009، ص 91)، حيث تعتبر مسؤولية الأمن السيبراني للمنصة، وحماية بيانات المستهلكين، من أهم التزامات التطبيق (اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكترونية، 1441، المادة: 18).

وأخيراً، فإن التطبيق ملتزم تجاه المستهلك بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في العقد استنادًا إلى قواعد العقد العامة، وإلى مبادئ نظام التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى حماية المستهلك من التأخير أو عدم التنفيذ.

المطلب الثاني: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه المطعم

سبق تعريف العلاقة بين التطبيق والمطعم بأنها عقد خدمات إلكترونية مركب من الوساطة والوكالة والنقل، وبما أن العقد مركب فإنه كذلك يضع على عاتق التطبيق التزامات مركبة تتكون في مجملها من الالتزامات الأساسية للعقود التي يتركب منها، وسنستعرضها فيما يلي:

التزامات التطبيق بوصفه وسيطًا:

يلتزم التطبيق بأن يؤدي دوره كوسيط بين المطعم والمستهلك بأمانة وشفافية، دون تغرير أو تضليل أو تحيّز لأحد الأطراف، ملتزمًا بأخلاق المهنة وقواعد الشرف التجاري (نظام المحكمة التجارية، ١٣٥٠هـ، المادة: 5)، وأن يوضّح للمطعم نسبة العمولة، وطريقة احتسابها، وأوقات السداد، وأي التزامات مالية أخرى، كما يلتزم ببذل عناية الوسيط الحريص في تقريب وجهات النظر وإتمام الصفقة، (الرحيلي، 2024، ص 226) وحفظ السجلات والمستندات التجارية، وتدوين العمليات اليومية وحفظ العقود، والفواتير، والوثائق المرتبطة بها، التزامًا بما نصّ عليه النظام التجاري (نظام الدفاتر التجارية، ١٧/ ١٢/ ١٤٠٩هـ، المادة: 1).

التزامات التطبيق بوصفه وكيلاً:

يلتزم التطبيق بصفته وكيلاً بالقيام بالأعمال المكلف بها بصدق وأمانة، والالتزام بحدود ما زوده به المطعم من وجبات ومكونات وأسعار وصور المنتجات ومدة التجهيز وغيرها، وليس له الخروج عنها أو تجاوزها حيث إن حقه في التصرف مقصور في حدود ما يتناوله التوكيل وما يقتضيه من توابع ضرورية وفقًا لطبيعة التصرف ومقتضى العقد بينه وبين المطعم وما جرى به العرف (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 486).

ويلتزم الوكيل العادي ببذل العناية المناسبة والمعتدلة، وفق نص النظام (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 487)، إلا أن التطبيق باعتباره وكيلاً تجارياً يتمتع بخبرات وكفاءات وقدرات عالية، تحتم عليه بذل عناية المتبصر والفطن (بوغابة، 2018، ص 144)، كما يلتزم التطبيق بالابتعاد عن منافسة المطعم أو ممارسة ما يسبب تعارض المصالح بينه وبين التطبيق سواء بنفسه أو بغيره (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 491).

كما يلتزم عند إتمام الطلب مع المستهلك بنقل الطلب فوراً إلى المطعم بكل تفاصيله ليقوم بإعداد الطعام في الوقت المحدد (القليوبي، 2022، ص 356/2)، وتقديم حساب عن الأعمال التي قام بها في إطار تنفيذ الوكالة (دويدار، 2008، ص 49)، يبيّن فيه الطلبات المنفذة، والعمولات المستقطعة، والمبالغ المحصلة، والمستحقات، وأي تغييرات في سياسات الرسوم أو شروط الدفع (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 7)، كما يلتزم التطبيق بإعلام المطعم عن الإلغاءات وشكاوى العملاء (لحاق و طعابة، 2019، ص 286)، وهذا الالتزام يستند على حق الموكل في الاطلاع على المعلومات الضرورية عما وصل إليه الوكيل في تنفيذ الوكالة (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 497).

التزامات التطبيق بوصفه ناقلًا:

يلتزم التطبيق باعتباره ناقلاً تجاه المطعم بالتزامات الناقل تجاه المرسل، وتتمثل في إصدار وثيقة نقل إلكترونية تحتوي على بيانات المرسل (المطعم)، والمرسل إليه (المستهلك)، ونوع البضاعة (الطعام)، ووقت وتاريخ ومكان إنشاء الطلب،

ووقت ومكان التسليم، وأجرة التوصيل، كما يلتزم باستلام الطلب في الوقت والمكان المحددين -عن طريق السائق- الذي يتحقق من مطابقة البضاعة للبيانات الموجودة في الوثيقة (اللائحة المنظمة لنشاط نقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية لعام 1441هـ، 1441، المادة: 64)، حيث تلعب الوثيقة دوراً هاماً في حفظ الحقوق (أبو الشامات، 1988، ص 23).

ويلتزم ليس فقط بالمحافظة على سلامة الطعام من التلف أو الفقدان من لحظة الاستلام حتى التسليم (اللائحة المنظمة لنشاط نقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية لعام 1441هـ، 1441، المادة: 66)، بل ببذل قصارى جهده لتنفيذ مهمة النقل بكل صدق وحسن نية (عبدالله، 2024، ص 259)، وبمستوى عناية مقبول (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 487)، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لسلامة الغذاء أثناء نقله، ومنع كل ما من شأنه أن يقلل من جودة الغذاء أو سلامته أثناء توصيله (نظام الغذاء، 1436، المادة: 17). كما يلتزم بالتعاون مع المطعم بشأن تطبيق بروتوكولات سلامة وجودة الغذاء طوال عملية التوصيل، بما في ذلك معايير التحكم في درجة الحرارة ونظافة المركبات (الاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل، 1446، ص البند: 3.4)، حيث تسري أحكام المسؤولية عن سلامة الغذاء على جميع مراحل السلسلة الغذائية بما فيها مرحلة التوصيل (نظام الغذاء، 1436، المادة: 3)، فيلتزم باستخدام وسائل النقل المخصصة، كالمركبات المبردة أو الحقائب الحرارية (الاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل، 1446، البند: 3.1)، لضمان بقاء الطعام عند درجة الحرارة المناسبة.

كما يلتزم التطبيق بإبلاغ المطعم فورًا بأي تأخير في التسليم أو أي حادث يؤثر في الطلب، وتزويده بتقارير التتبع أو الأدلة اللازمة لإثبات حالة الطلب، وإبلاغه عند تعذر تسليم الطعام إلى المرسل إليه لأي سبب من الأسباب (لائحة توجيه المركبات لنقل البضائع، 1442، المادة: 13).

ويظهر أثر هذا الالتزام في أن وصول الطعام إلى المستهلك في أفضل صورة ممكنه يحقق رضاه عن المطعم ويساهم في رفع درجته في تقييمات المستهلكين مما يعود على المطعم بالنفع وجلب المزيد من المستهلكين.

التزامات التطبيق بوصفه موفِّر خدمات إلكترونية:

يتمتع التطبيق عند التعاقد بمركز قانوني مهيمن يمكِّنه من فرض شروطه على المطعم، وهنا تقع على عاتق التطبيق مسؤولية توافق شروط العقد مع الأنظمة، وألا يتضمن عمولات مرتفعة أو غرامات أو بنود استغلالية أو احتكارية تؤثر على المنافسة ومصالح المستهلكين كاشتراط عدم الاشتراك في تطبيقات أخرى (اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة، 1440، المادة: 2)، أو عدم تقديم أسعار أفضل على منصات أخرى، أو التمييز بين البائعين في الرسوم، أو فرض عقود حصرية، ويلتزم التطبيق بألا يفضّل مطعمًا على آخر بصورة تعسفية (الهيئة العامة للمنافسة، 2025، ص 9).

كما يلتزم بأن يمكّن المطعم من مراجعة بنود العقد والتشاور بشأنها قبل إبرام العقد. (بوغابة، 2018، ص 142) وأن يوضح للمطعم جميع البيانات المتعلقة به ووسائل الاتصال به بوضوح وشفافية تامة (لقمان، 2020، ص 365)،كما يلتزم ببيان إجراءات وخصائص الخدمات التي يقدمها، والمقابل المالي لها شاملاً جميع الرسوم والضرائب والمبالغ الإضافية وترتيبات الدفع والتسليم والتنفيذ وكل ما من شأنه التأثير على إرادة المطعم في التعاقد (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 7).

كما يلتزم التطبيق بتوفير واجهة إلكترونية فعالة وآمنة (لقمان، 2020، ص 375) تعمل بدقة وكفاءة وتتيح إدارة الطلبات والدفع الإلكتروني وتبادل البيانات بلا أعطال أو أخطاء تقنية، والعمل على جودة الخدمة واستقرارها، وإدارة شكاوى العملاء وتقييم الأداء وتحديد كيفية التعامل مع الأخطاء، والرد على الشكاوى والمراجعات، وتقييم مندوب التوصيل لتحسين جودة الخدمة ومعالجة المخالفات (لائحة توجيه المركبات لنقل البضائع، 1442، ص المواد: 24-26).

كما يلتزم التطبيق بعرض منتجات المطعم وعروضه للمستهلكين كما يطلب المطعم من دون زيادة أو نقص، ويلتزم بحماية البيانات الأخرى التي تعتبر من قبيل الأسرار التجارية وعدم استخدامها أو مشاركتها دون موافقة (نظام التجارة الإلكترونية، 1440، المادة: 5)، حتى بعد انتهاء العلاقة التعاقدية (نظام حماية البيانات الشخصية، 1443، المادة: 5)، وذلك بتطبيق التدابير الفنية والإدارية المناسبة لطبيعة تلك البيانات، وعدم الاحتفاظ بهذا النوع من البيانات إلا لغرض الوفاء بالالتزامات، وعدم استعمالها لأي أغراض أخرى دون الحصول على موافقة صريحة مسبقة من المطعم (اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكترونية، 1441، المادة: 5).

المطلب الثالث: التزامات تطبيقات التوصيل تجاه السائق

خلصنا فيما سبق إلى أن العقد بين التطبيق والسائق عقد عمل في جميع حالاته؛ وبالتالي فإن الالتزامات التي تقع على عاتق التطبيق تجاه السائق هي التزامات صاحب العمل، إلا أنها تختلف باختلاف نوع عقد العمل، والذي إما أن يكون عقد عمل بدوام كامل حيث يكون السائق موظفاً لدى التطبيق، ومن ثم يخضع لجميع أحكام نظام العمل، ويلتزم بكل الالتزامات التي يمليها نظام العمل وعقد العمل الموقع بينهما. وإما أن يكون عقد عمل بدوام جزئي، يكون السائق فيه غير متفرغ للعمل لدى التطبيق، سواء كان يعمل يومياً أو بعض أيام الأسبوع (نظام العمل، 1426، المادة: 1)، وهنا لا يلتزم التطبيق بكل أحكام نظام العمل، وإنما تسري عليه الأحكام المناسبة، حيث يتميز عقد العمل المرن بانخفاض درجة تبعية العامل لرب العمل مما يؤدي إلى انخفاض درجة الالتزام على صاحب العمل (ل. ف. س. الغامدي، 2025، ص 130)، وقد استوعب نظام العمل صوراً كثيرة من أشكال عقد العمل بدوام جزئي، كالعمل لبعض الوقت (انظر: نظام العمل، 1426، المادة: 1)، والعمل على أساس القطعة أو الانتاج (انظر: نظام العمل، 1426، المادة: 96)، والعمل المتقطع (انظر: نظام العمل، 1426، المادة: 108)، ووضع دليلاً إجرائياً لتنظيم العمل المرن (الدليل الإجرائي لتنظيم العمل المرن، 1445). وسنتناول التزامات التطبيق تجاه السائق في كلا الحالين فيما يلي:

التزامات التطبيق تجاه السائق الموظف لدى التطبيق:

يلتزم التطبيق في هذه الحال بكل التزامات صاحب العمل ومنها دفع الأجر في مواعيده المحددة، شاملاً جميع البدلات والمزايا (نظام العمل، 1426، المادة: 90)، متمتعاً بجميع ضمانات حماية الأجور (الحربي، 2025، ص 267). كما يلتزم بساعات العمل المحددة نظاماً بمعدل 8 ساعات يوميًا أو 48 ساعة أسبوعيًا (نظام العمل، 1426، المادة: 98)، كما يلتزم بإعطاء العامل فترة راحة لا تقل عن نصف ساعة بعد العمل المتواصل لمدة خمس ساعات (نظام العمل، 1426، المادة: 101)، خلال وقت العمل اليومي بما يكفل للعامل تجديد نشاطه وتناول طعامه وأداء صلاته (منصور، 2007، ص 340)، ويعطي العامل يوم راحة أسبوعي بأجر كامل (نظام العمل، 1426، المادة: 104)، وإجازة سنوية لا تقل عن 21 يومًا، وتزيد إلى 30 يومًا إذا أمضى خمس سنوات متصلة في العمل (نظام العمل، 1426، المادة: 109)، كحد أدنى لا يجوز النزول عنه، ويمكن الزيادة عليه (عبدالرحمن، 2007، ص 336).

وللعامل الحق في إجازة مرضية مدتها 30 يومًا بأجر كامل، ثم 60 يومًا بنصف الأجر (نظام العمل، 1426، المادة: 113)، كما يستحق العامل إذا انتهت علاقة العمل، مكافأة عن مدة خدمته (نظام العمل، 1426، المادة: 84)، تحسب على أساس أجر الشهر الأخير، ولا يجوز الحرمان منها أو إنقاصها لأي سبب (منصور، 2007، ص 431)، كما يلتزم صاحب العمل بتوفير بيئة عمل آمنة، وتوفير وسائل الوقاية من أخطار العمل والإصابات المهنية (نظام العمل، 1426، المادة: 122)، وهذا يشمل الإصابات التي قد تحدث أثناء التنقل (الحربي، 2025، ص 271)، كما يلتزم بتوفير أدوات العمل للعامل وتتمثل في تجهيز مركبة توصيل تحمل التراخيص النظامية، وتكون مجهزة لتوصيل الأطعمة وفقًا للمعايير المحددة من السلطات

المختصة، كما يلتزم التطبيق بتزويد العامل بالزي الموحد، وأقنعة الوجه والقفازات التي يستخدمها أثناء نقل المنتجات الغذائية، كما يلتزم التطبيق بتدريب السائق على المهارات والسلوك اللازم للسائق (الاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل، 1446، البند: 3).

التزامات التطبيق تجاه السائق الذي يعمل بدوام جزئي:

يلتزم التطبيق هنا بما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية وإصابات العمل (نظام العمل، 1426، المادة: 5)، إضافة إلى الالتزامات المحددة في الدليل الإجرائي لتنظيم العمل المرن، وأولها وأهمها الأجر؛ نظراً للدور الأساسي الذي يؤديه في عقد العمل (العربي، 2023، ص 948)، حيث يلتزم صاحب العمل بالأحكام المتعلقة بالأجر بحسب أجر الساعة، ويصرف الأجر بشكل شهري أو باتفاق الطرفين، ويمنح العامل أجراً إضافيا عن ساعات العمل التي تزيد على 95 ساعة شهرياً؛ على ألا يزيد تشغيل العامل على 160 ساعة شهرياً، ويلتزم بألا يتخذ أي إجراء ضد العامل إذا رفض العمل في أي وقت، كما يلتزم بأخذ موافقة العامل بعدم تمديد أو تجديد عقد العمل إذا تجاوز سنة (الدليل الإجرائي لتنظيم العمل المرن، 1445).

المبحث الثالث: المسؤولية النظامية المترتبة على الإخلال بأي من هذه الالتزامات

إن إخلال تطبيق توصيل الأطعمة بأي من هذه الالتزامات يؤدي إلى قيام المسؤولية المدنية تجاه المتعامل المتضرر من الإخلال بالالتزام، إضافة إلى المسؤولية الإدارية المترتبة على مخالفة أحكام الأنظمة الحاكمة لقطاع تطبيقات التوصيل، وسنتناول المسؤوليتين بشيء من التفصيل من خلال مطلبين.

المطلب الأول: المسؤولية المدنية

تقوم مسؤولية التطبيق المدنية عند الإخلال بما التزم به قبل الغير بموجب العقد، أو عند الإخلال بالالتزام العام المتمثل في الالتزام بعدم الإضرار بالآخرين؛ والجزاء فيها يتمثل في تعويض الضرر الناشئ عن هذا الإخلال، سواء كان الإخلال بالتعمد أو بالإهمال (السنهوري، 2009، ص 843/1)، وتنقسم المسؤولية المدنية بحسب منشأ الالتزام فيها إلى نوعين: فإذا كان منشأ الالتزام فيها الإخلال بالعقد فتسمى مسؤولية عقدية، بينما إذا كان منشأ الالتزام فيها الإخلال بالالتزام العام فتسمى مسؤولية تقصيرية (عامر وعامر، 1979، ص 11).

المسؤولية العقدية:

يجوز للمتعاقدين مع التطبيق تطبيق أحكام المسؤولية العقدية عند حصول أي إخلال بالتزاماته التعاقدية حيث تُثبت الصفة العقدية للعلاقة بين التطبيق والمتعاملين معه (نظام التعاملات الإلكترونية، 1428، المادة: 5)، وبالتالي تترتب آثار الإخلال بالتزامات العقد على عاتق التطبيق بغض النظر عن نوع العقد أو مسماه (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 30 وما بعدها)، وتسعى معظم التطبيقات إلى إدراج بنود أو شروط تخفف من مسؤوليتها على حساب المتعاملين معها (عفيفي، 2022، ص 972)، وهنا يجب أن يتدخل المنظم بوضع نماذج عقود موحدة، أو إطار قانوني يبين حدود العلاقة والشروط غير الجائزة حماية للمتعاملين الذين يكونون في موقف الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية مع التطبيقات.

المسؤولية التقصيرية:

بالرغم من وجود العلاقة التعاقدية بين التطبيق والمتعاملين معه؛ إلا أن حصول الغش أو الخطأ الجسيم من جهة التطبيق يمنح من وقع عليه الضرر حق رفع دعوى المسؤولية التقصيرية؛ بسبب إخلاله بالالتزام النظامي العام بعدم الإضرار بالغير على خلاف بين فقهاء القانون في حق المضرور في التخيير بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية. (انظر: السنهوري، 2009، ص 862/1)، ولعموم نص النظام على أن: "كل خطأٍ سبب ضررًا للغير يُلزم من ارتكبه بالتعويض (نظام المعاملات المدنية، 1444، المادة: 120)."

المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية

المسؤولية الإدارية هي التي تقوم نتيجة ارتكاب مخالفة لأي من أحكام الأنظمة التي تعنى جهة الإدارة بتطبيقها والرقابة على تنفيذها، وتسمى أحياناً بالمسؤولية التأديبية، وتتمثل في الجزاءات التي توقعها السلطة الإدارية من تلقاء نفسها على من يخالف أحكام الأنظمة؛ حماية للمصلحة العامة للمجتمع حتى ولو لم يصاحبها الإخلال بحق خاص.

وتقوم المسؤولية التأديبية للتطبيق عند ارتكاب أي مخالفة لأي من الأنظمة التي تحكم قطاع توصيل الطلبات سواء الأنظمة التجارية، أو أنظمة وزارة الشؤون البلدية، أو أنظمة الهيئة العامة للنقل، أو أنظمة الهيئة العامة للغذاء والدواء، وتشمل جزاءات مثل الإنذار، ووقف النشاط أو إغلاقه، أو سحب الترخيص، أو إلغاء التصريح، إضافة إلى قوائم من الغرامات المتنوعة قد تصل إلى مليون ريال، وكل نظام من الأنظمة المعنية بتنظيم القطاع ينص عند ذكر العقوبات على أن إيقاع أي شيء من العقوبات التي يتضمنها لا يخل بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر.

النتائج

تناول البحث التكييف القانوني للعلاقات الناشئة عن نشاط تطبيقات توصيل الأطعمة في المملكة العربية السعودية والتزامات هذه التطبيقات تجاه المتعاملين معها، والمسؤوليات المترتبة عليها، وقد وصل البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: تخضع تطبيقات توصيل الأطعمة لعدد كبير من الأنظمة واللوائح والقرارات؛ كنظام التجارة الإلكترونية، ونظام النقل البري على الطرق، ونظام الغذاء، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المنافسة، واللوائح التنفيذية لهذه الأنظمة، كما تخضع للائحة الجزاءات البلدية، ولائحة الاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل، وقرارات تنظيم نشاط «توصيل الطلبات» وسائقيه، وغيرها.

ثانياً: يكيّف العقد بين المستهلك والتطبيق على أنه عقد خدمات إلكترونية يتضمن الوساطة والنقل، ويكيّف العقد بين المطعم والتطبيق على أنه عقد خدمات إلكترونية أيضاً يتضمن الوساطة والوكالة والنقل، ويكيّف العقد بين السائق والتطبيق على أنه عقد عمل.

ثالثاً: تلتزم تطبيقات توصيل الأطعمة تجاه المتعاملين معها بالالتزامات العقدية والنظامية التي تفرضها علاقاتها التعاقدية وطبيعة نشاطها، كما تتحمل تجاههم المسؤولية المدنية بنوعيها العقدية والتقصيرية، إضافة إلى المسؤولية الإدارية أو التأديبية عند مخالفة الأنظمة واللوائح، وما يترتب عليها من جزاءات تشمل الإنذار والغرامة التي قد تصل إلى مليون ريال، وقد تصل إلى الإغلاق الكلي.

وتُظهر هذه النتائج الحاجة الملحة لإعادة ضبط الإطار التنظيمي لهذا القطاع المتنامي.

توصيات البحث:

تنصب التوصيات على بعض الجوانب التي من شأنها تطوير القطاع وتنظيمه وتسهيل إجراءاته وآليات الإشراف عليه، إضافة إلى ضمان وحماية حقوق المتعاملين مع التطبيقات، ومن ذلك:

أولاً: وضع نظام خاص بتطبيقات التوصيل يتضمن المتطلبات النظامية والجهات المعنية والالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بجميع الأطراف والعقوبات المترتبة على المخالفات.

ثانياً: وضع نماذج عقود موحدة تتضمن الأطر العامة، وتحمي حقوق جميع الأطراف وتضمن استقرار القطاع وحمايته وتطويره.

ثالثاً: إسناد الإشراف على القطاع إلى جهة واحدة أو لجنة موحدة مشكلة من القطاعات المختلفة.

المراجع

ابراهيم، أ. (2025). العلاقة التعاقدية في عقد توصيل الطلبات التقني وافاقه المستقبلية. *مجلة النهرين للعلوم القانونية*، *27* (3)، 181–212.

إبراهيم، خ. (2011). التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت. *مجلة الفكر الشرطي*. *20* (77)، 15–64.

بنحساين، م. (2024). رقمنة تجارة القرب بالمغرب، وسؤال الحماية القانونية لعمال التوصيل. *مجلة القانون والأعمال*. *100*، 240–249.

بورغداد، آ. (2025). العمل عبر المنصات الرقمية وأثره في الأجور. *مجلة دفاتر البحوث العلمية*. *13* (1)، 154–172.

بوعتلي، م. وسامي، ل. (2022). واقع المنصات الرقمية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة ميدانية وقياسية. *مجلة المدبر*. *9* (2)، 9–38.

بوغابة، أ. (2018). التزامات الوكيل التجاري تجاه الموكل. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*. *997*، 141–155.

الحربي، ج. (2025). أحكام عقد العمل عن بعد في النظام السعودي. *المجلة العربية للنشر العلمي*. *78*، 257–278.

حزام، ف. (2020). التعاقد عن طريق الوسيط المؤتمت: خروج عن أحكام نظرية العقد. *مجلة بحوث جامعة الجزائر*. *14* (1)، 97–108.

حسان، م. (2024). تطور فكرة التبعية في علاقات العمل في ظل الثورة الرقمية: عمال المنصات الرقمية نموذجاً: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. *88*، 684–861.

الحياري، أ. (2009). عدول المستهلك عن العقد المبرم عبر الإنترنت: دراسة مقارنة في القانونين الأردني والفرنسي. *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*. *1* (2)، 121–152.

دويدار، هـ (2008). *القانون التجاري: العقود التجارية—العمليات المصرفية—الأوراق التجارية—الإفلاس* (ط1). منشورات الحلبي الحقوقية.

ذهني بك، ع. (1924). *في القانون التجاري*. مطبعة الاعتماد.

الرحيلي، ح. (2024). دور السمسار ومسؤوليته في عقود السمسرة التجارية في النظام السعودي. *مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية*. *96*، 218–233.

السنهوري، ع. (2009). *الوسيط في شرح القانون المدني الجديد* (ط3). منشورات الحلبي الحقوقية.

السيد، ن. وصانوري، م. (2022). التزامات السمسار وحقوقه في عقد السمسرة: دراسة مقارنة. *مجلة العدالة والقانون*. *6*، 9–45.

أبو الشامات، م. (1988). حجية وثيقة الشحن. *مجلة جامعة دمشق في العلوم الإنسانية*. *4* (16)، 21–39.

شركة استثمار لدراسات الجدوى. (2024). *تطبيقات توصيل الطعام في السعودية: فرصة استثمارية مربحة*. 17ديسمبر 2024. https://estssmar.com/

عامر، ح. وعامر، ع. (1979). *المسؤولية المدنية التقصيرية والعقدية* (ط2). دار المعارف.

عباس، ص. (2020). التنظيم القانوني للعقود المركبة في القانون المدني. *مجلة الدراسات المستدامة*. *2* (1)، 214–232.

عبدالرحمن، ح. (2007). *شرح أحكام قانون العمل* (ط1). دار نصر.

عبدالله، د. (2024). عقد الوساطة التجارية وفق النظام السعودي. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*. *18*، 252–266.

العربي، و. (2023). الأجر في نظام العمل السعودي. *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف. 27* (1)، 943–980.

عزام، ع. (2022). عمالة المنصات الرقمية وإشكالية المفهوم التقليدي لفكرة التبعية: دراسة مقارنة في تطور فكرة التبعية مع إشارة خاصة لحكم محكمة النقد الفرنسية في قضية أوبر 4 مارس 2020 م. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. 34* (1)، 98–224.

العصيمي، ف. (2024). التزامات أطراف عقد النقل البري للبضائع في النظام السعودي. *المجلة القانونية. 19* (6)، 3441–3488.

عفيفي، س. (2022). الحماية القانونية لعمال المنصات الرقمية. *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا. 2* (37)، 968–1023.

الغامدي، ع. (1438). *القانون التجاري السعودي*(ط2). المؤلف.

الغامدي، ل. (2025). آثار عقد العمل المرن في النظام السعودي. *المجلة العربية للنشر العلمي، 79*، 114–148.

فيغو، ع. أ. (2016). عقد السمسرة. *منشورات مجلة الحقوق - سلسلة المعارف القانونية والقضائية. 39*، 159–169.

القليوبي، س. (2022). *الوسيط في شرح القانون التجاري المصري*. دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية.

لحاق، ع.، وطعابة، ح. (2019). الحماية القانونية للطرف الضعيف في العقد الإلكتروني. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. 3* (1)، 284–295.

لقمان، و. (2020). التزامات موفر الخدمة في نظام التجارة الإلكترونية السعودي. *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. 008* (031)، 349–395.

محكمة النقض الفرنسية. (2020). *حكم الدائرة العمالية رقم 374-1-FP-P+R الصادر في 4 مارس 2020.*

محمود، ع. (2009). *حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني: دراسة مقارنة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.

المساعيد، ع. (2022). علاقة التبعية بين العامل ورب العمل. *مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث القانونية. 4* (1)، 240–277.

المملكة العربية السعودية. (1390). *نظام المحكمة التجارية*، المرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 1390/1/15هـ.

المملكة العربية السعودية. (1409). *نظام الدفاتر التجارية*، المرسوم الملكي رقم (م/61) بتاريخ 1409/12/17هـ.

المملكة العربية السعودية. (1426). *نظام العمل*، المرسوم الملكي رقم (م/51) بتاريخ 1426/8/23هـ.

المملكة العربية السعودية. (1428). *نظام التعاملات الإلكترونية*، المرسوم الملكي رقم (م/18) بتاريخ 1428/3/8هـ.

المملكة العربية السعودية. (1435). *نظام إجراءات التراخيص البلدية*، المرسوم الملكي رقم (م/59) بتاريخ 1435/9/23هـ.

المملكة العربية السعودية. (1436). *نظام الغذاء*، المرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1436/1/6هـ.

المملكة العربية السعودية. (1440). *نظام التجارة الإلكترونية*، المرسوم الملكي رقم (م/126)بتاريخ 1440/11/7هـ.

المملكة العربية السعودية. (1443). *نظام حماية البيانات الشخصية*، المرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ.

المملكة العربية السعودية. (1444). *نظام المعاملات المدنية*، المرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ.

المملكة العربية السعودية. (1446). *نظام النقل البري على الطرق*، المرسوم الملكي رقم (م/188) بتاريخ 1446/8/24هـ.

منصور، م. (2007). *قانون العمل*(ط1). دار الجامعة الجديدة.

منعزل، م. (2024). العمل عبر المنصات الرقمية: الإطار القانوني وأفق التنظيم. *مجلة القانون والأعمال. 100*، 220–239.

النعماني، ن. ومهاوش، ح. (2023). الطبيعة القانونية للنقل بواسطة التطبيقات الذكية – دراسة مقارنة. *مجلة المعهد*، *14*، 327–346.

هانغر ستيشن. (د.ت). راكبو الدراجات. تم الاسترجاع في 19 أغسطس 2025 من URhttps://rider.hungersta tion.com/ar

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. (1440). *تنظيمات تقديم خدمة التوصيل عبر المنصات الإلكترونية*، استنادًا إلى قرار مجلس الوزراء رقم (403) بتاريخ 1440/7/12هـ.

الهيئة العامة للمنافسة. (1440). *اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة*، قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة رقم(337) بتاريخ 1440/1/25هـ.

الهيئة العامة للمنافسة. (2025). *مشروع دليل تعزيز المنافسة في قطاع منصات توصيل الطعام*. https://gac.gov.sa/#/page/guides-and-procedures

الهيئة العامة للنقل. (2024). *قرار تنظيم قطاع توصيل الطلبات*. تاريخ الاسترجاع 24 مايو 2025، من https://old.tga.gov.sa/News/168

هيئة النقل العام. (1439). *اللائحة المنظمة لنقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية*، قرار هيئة النقل العام رقم(43-9-39) بتاريخ 1439/9/15هـ.

وزارة التجارة. (1441). *اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكترونية*، قرار وزير التجارة رقم(200) بتاريخ 1441/5/19هـ.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. (1446). *الاشتراطات البلدية لخدمة التوصيل إلى المنازل*، قرار وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان رقم (1/4600389597) بتاريخ 1446/7/1هـ.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. (د.ت). *جدول تصنيف المخالفات والعقوبات المقررة لها وفقًا لنظام الغذاء ولائحته التنفيذية*. https://momah.gov.sa/ar/node/15198

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (1445). *الدليل الإجرائي لتنظيم العمل المرن*، قرار وزير الموارد البشرية رقم (153307) بتاريخ 1445/11/11هـ.

وزارة النقل والخدمات اللوجستية. (1441). *اللائحة المنظمة لنشاط نقل البضائع ووسطاء الشحن وتأجير الشاحنات على الطرق البرية*، القرار الوزاري رقم (122-41-1) بتاريخ 1441/5/7هـ.

وزارة النقل والخدمات اللوجستية. (1442). *اللائحة المنظمة لنشاط النقل الخفيف للبضائع على الطرق*، القرار الوزاري رقم (1693) بتاريخ 1442/12/3هـ.

وزارة النقل. (1442). *لائحة توجيه المركبات لنقل البضائع*، قرار وزير النقل رقم (01/15) بتاريخ 1442/2/10هـ، والمعدلة بقرار رئيس الهيئة العامة للنقل رقم (35/46/1) بتاريخ 1446/3/15هـ.

وكالة الأنباء السعودية. (2025). *تقرير الهيئة العامة للنقل*. 21 يوليو 2025. https://www.spa.gov.sa/N2364433

يوسف، غ. (2008). *عقد السمسرة بين الواقع والقانون: دراسة مقارنة بين القانون التجاري المصري والقانون التجاري الأردني* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.

References

Ibrahim, A. (2025). The contractual relationship in digital delivery service contracts and its future prospects. *Al-Nahrain Journal for Legal Sciences*, 27(3), 181–212.

Ibrahim, K. (2011). Electronic contracting via the Internet. *Police Thought Journal*, 20(77), 15–64.

Benhsain, M. (2024). Digitization of neighborhood commerce in Morocco and the question of legal protection for delivery workers. *Journal of Law and Business*, (100), 240–249.

Bourghdad, A. (2025). Platform-based work and its impact on wages. *Scientific Research Notebooks Journal*, 13(1), 154–172.

Bouatli, M., & Sami, L. (2022). The reality of digital platforms and their impact on sustainable development in Algeria: A field and econometric study. *Al-Mudabbir Journal*, 9(2), 9–38.

Boughaba, A. (2018). Obligations of the commercial agent toward the principal. *Policy and Law Notebooks Journal*, (997), 141–155.

Al-Harbi, J. (2025). Legal provisions of remote work contracts in the Saudi system. *Arab Journal for Scientific Publishing*, (78), 257–278.

Hizam, F. (2020). Contracting through automated intermediaries: A departure from classical contract theory. *University of Algiers Research Journal*, 14(1), 97–108.

Hassan, M. (2024). The evolution of the concept of subordination in employment relationships under the digital revolution: Digital platform workers as a model—A comparative analytical study. *Journal of Legal and Economic Research*, (88), 684–861.

Al-Hiyari, A. (2009). Consumer withdrawal from contracts concluded via the Internet: A comparative study in Jordanian and French law. *Jordanian Journal of Law and Political Science*, 1(2), 121–152.

Dweidar, H. (2008). *Commercial law: Commercial contracts, banking operations, negotiable instruments, and bankruptcy* (1st ed.). Halabi Legal Publications.

Dhahni Bek, A. (1924). *On commercial law*. Al-I'timad Press.

Al-Ruhaili, H. (2024). The role of the broker and his liability in commercial brokerage contracts in the Saudi system. *Umm Al-Qura University Journal for Sharia and Islamic Studies*, (96), 218–233.

Al-Sanhuri, A. (2009). *Al-Wasit in explaining the new civil law* (3rd ed.). Halabi Legal Publications.

Al-Sayyid, N., & Sanuri, M. (2022). Obligations and rights of the broker in brokerage contracts: A comparative study. *Journal of Justice and Law*, (6), 9–45.

Abu Al-Shamat, M. (1988). The evidentiary value of the bill of lading. *Damascus University Journal for Humanities*, 16(4), 21–39.

Estssmar Feasibility Studies Company. (2024, December 17). *Food delivery applications in Saudi Arabia: A profitable investment opportunity*. https://estssmar.com/

Amer, H., & Amer, A. (1979). *Civil liability: Tort and contractual liability* (2nd ed.). Dar Al-Ma'arif.

Abbas, S. (2020). Legal regulation of composite contracts in civil law. *Journal of Sustainable Studies*, 2(1), 214–232.

Abd Al-Rahman, H. (2007). *Explanation of labor law provisions* (1st ed.). Dar Nasr.

Abdullah, D. (2024). Commercial brokerage contracts under Saudi law. *Scientific Development Journal for Studies and Research*, (18), 252–266.

Al-Arabi, W. (2023). Wages in the Saudi labor system. *Journal of the Faculty of Sharia and Law in Tafahna Al-Ashraf*, 27(1), 943–980.

Azzam, A. (2022). Digital platform workers and the problem of the traditional concept of subordination: A comparative study with special reference to the French Court of Cassation ruling in Uber case (March 4, 2020). *Journal of Legal and Economic Research*, 34(1), 98–224.

Al-Osaimi, F. (2024). Obligations of the parties to road freight transport contracts under Saudi law. *Legal Journal*, 19(6), 3441–3488.

Afifi, S. (2022). Legal protection of digital platform workers. *Journal of the Faculty of Sharia and Law in Tanta*, 37(2), 968–1023.

Al-Ghamdi, A. (1438 AH). *Saudi commercial law* (2nd ed.). Author.

Al-Ghamdi, L. (2025). Effects of flexible work contracts in the Saudi system. *Arab Journal for Scientific Publishing*, (79), 114–148.

Vigo, A. (2016). Brokerage contract. *Journal of Legal Studies Series*, (39), 159–169.

Al-Qalyubi, S. (2022). *Al-Wasit in explaining Egyptian commercial law*. Al-Ahram Publishing and Legal Publications.

Lahaq, A., & Ta'aba, H. (2019). Legal protection of the weaker party in electronic contracts. *Academic Journal of Legal and Political Research*, 3(1), 284–295.

Luqman, W. (2020). Obligations of service providers in the Saudi e-commerce system. *Kuwait International Law School Journal*, 8(31), 349–395.

French Court of Cassation. (2020). Labor Chamber ruling No. FP-P+R+1-374 issued March 4, 2020.

Mahmoud, A. (2009). *Consumer protection in electronic contracting: A comparative study* [Unpublished master's thesis]. An-Najah National University.

Al-Masa'id, A. (2022). The relationship of subordination between worker and employer. *Amman Arab University Journal for Legal Research*, 4(1), 240–277.

Kingdom of Saudi Arabia. (1390 AH). *Commercial Court Law* (Royal Decree No. M/2, January 15, 1390 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1409 AH). *Commercial Books Law* (Royal Decree No. M/61, December 17, 1409 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1426 AH). *Labor Law* (Royal Decree No. M/51, August 23, 1426 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1428 AH). *Electronic Transactions Law* (Royal Decree No. M/18, March 8, 1428 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1435 AH). *Municipal Licensing Procedures Law* (Royal Decree No. M/59, September 23, 1435 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1436 AH). *Food Law* (Royal Decree No. M/1, January 6, 1436 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1440 AH). *E-commerce Law* (Royal Decree No. M/126, November 7, 1440 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1443 AH). *Personal Data Protection Law* (Royal Decree No. M/19, February 9, 1443 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1444 AH). *Civil Transactions Law* (Royal Decree No. M/191, November 29, 1444 AH).

Kingdom of Saudi Arabia. (1446 AH). *Road transport law* (Royal Decree No. M/188, August 24, 1446 AH).

Mansour, M. (2007). *Labor law* (1st ed.). New University House.

Manazel, M. (2024). Platform-based work: Legal framework and prospects for regulation. *Journal of Law and Business*, (100), 220–239.

Al-Nu'mani, N., & Mahawish, H. (2023). The legal nature of transport through smart applications: A comparative study. *Institute Journal*, (14), 327–346.

HungerStation. (n.d.). *Riders*. Retrieved August 19, 2025, from https://rider.hungerstation.com/ar

Communications and Information Technology Commission. (1440 AH). *Regulations for providing delivery services via electronic platforms* (Based on Council of Ministers Resolution No. 403, July 12, 1440 AH).

General Authority for Competition. (1440 AH). *Executive regulations of the competition law* (Board Resolution No. 337, January 25, 1440 AH).

General Authority for Competition. (2025). *Draft guide for enhancing competition in the food delivery platform sector*. https://gac.gov.sa/#/page/guides-and-procedures

Transport General Authority. (2024). *Decision regulating the delivery services sector*. Retrieved May 24, 2025, from https://old.tga.gov.sa/News/168

Public Transport Authority. (1439 AH). *Regulations governing road freight transport, freight brokers, and truck leasing* (Decision No. 43-9-39, September 15, 1439 AH).

Ministry of Commerce. (1441 AH). *Executive regulations of the e-commerce law* (Ministerial Decision No. 200, May 19, 1441 AH).

Ministry of Municipal and Rural Affairs and Housing. (1446 AH). *Municipal requirements for home delivery services* (Ministerial Decision No. 4600389597/1, July 1, 1446 AH).

Ministry of Municipal and Rural Affairs and Housing. (n.d.). *Schedule of violations and penalties under the Food Law and its executive regulations*. https://momah.gov.sa/ar/node/15198

Ministry of Human Resources and Social Development. (1445 AH). *Procedural guide for regulating flexible work* (Ministerial Decision No. 153307, November 11, 1445 AH).

Ministry of Transport and Logistics Services. (1441 AH). *Regulations governing road freight transport, freight brokers, and truck leasing* (Ministerial Decision No. 122-41-1, May 7, 1441 AH).

Ministry of Transport and Logistics Services. (1442 AH). *Regulations governing light freight transport on roads* (Ministerial Decision No. 1693, December 3, 1442 AH).

Ministry of Transport. (1442 AH). *Vehicle routing regulation for freight transport* (Ministerial Decision No. 15/01, February 10, 1442 AH; amended by Transport General Authority Decision No. 1/46/35, March 15, 1446 AH).

Saudi Press Agency. (2025, July 21). *Report of the Transport General Authority.* https://www.spa.gov.sa/N2364433

Yusuf, G. (2008). *Brokerage contract between reality and law: A comparative study between Egyptian and Jordanian commercial law* [Unpublished master's thesis]. An-Najah National University.